في الجلسة التي ستعقد اليوم ويتخللها التصويت على الطلب

نجاح «زيادة رأسمال بنك الائتمان» مؤشر قوي على «عبور» الجابر .. للثقة

حمدان العازمي

حمد الجابر ...توقعات بالثقة

بعد نجاح جلسة مجلس الأمة في إقرار زيادة رأسمال بنك الائتمان بما يعد تمهيدا مهما لعبور نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر من جلسة طرح الثقة التي ستعقد اليوم.

ويعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم للنظر في طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر والتصويت عليه.

يأتي ذلك عقب إعلان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في جلسة 18 يناير الحالي تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة بوزير "الدفاع" إثر نهاية مناقشة الاستجواب الموجه له من النائب حمدان العازمي.

وأشارت المادة "101" من الدستور الكويتي إلى مسؤولية كل وزير لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته إذ نصت بأنه "إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا".

واشترطت المادة الدستورية علاوة على المادتين "143" و"144" من اللائحة الداخلية للمجلس في طلب طرح الثقة أن "يكون بناء على رغبة الوزير أو طلبا موقعا من 10 أعضاء".

واستنادا إلى تلك المواد يتطلب سحب الثقة من الوزير موافقة "أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة".

وحمل طلب طرح الثقة بالوزير أسماء النواب شعيب المويزري وثامر السويط ومبارك الحجرف والدكتور أحمد العازمي وخالد العتيبي والدكتور عبدالكريم الكندري ومرزوق الخليفة وفارس العتيبي والصيفي الصيفي ومحمد المطير.

ووفقا للمادة "145" من لائحة مجلس الأمة فإنه قبل التصويت على طلب طرح الثقة في الجلسة سيأذن الرئيس بالكلام في هذا الموضوع لاثنين من مقدمي الاقتراح بعدم الثقة أو من غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدمي الاقتراح بترتيب طلبهم. ونصت المادة سالفة الذكر كذلك على أن الرئيس سيأذن قبل التصويت على الطلب أيضا لاثنين من المعارضين ما لم ير المجلس الإذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأعضاء الأربعة.

وكان مجلس الوزراء أشاد في البيان الصادر عقب اجتماعه الأسبوعي أول أمس الاثنين، بما قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع من ردود مقنعة فند فيها المحاور الواردة في صحيفة الاستجواب بكل جدارة وكفاءة مؤكدا الدعم والتضامن معه. يذكر أن مجلس الأمة ناقش في جلسته العادية يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير الحالي الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر.

وتقدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في كلمة له عقب انتهاء مناقشة الاستجواب بالشكر لنواب مجلس الأمة على إعطاء الفرصة لتوضيح كافة التساؤلات التي طرحت وكانت في محلها وشرح إنجازات منتسبي "الدفاع" معربا عن التقدير لكافة الأفكار والآراء.

كما أكد الحرص على التواصل والتعاون مع نواب مجلس الأمة في كل ما من شأنه خدمة مصلحة المواطنين إضافة إلى الاهتمام بالتجاوب مع جميع الأسئلة البرلمانية التي تعد حقا مطلقا لنائب مجلس الأمة.

800 مليون دينار

رأسمال بنك الائتمان، والذي من شأنه المساهمة في تسريع حل بعض المشكلات الإسكانية العالقة، عبر توفير السيولة اللازمة في "الائتمان"، لتمويل قروض الوحدات السكنية في المدن الإسكانية الجديدة.

وتقضي التعديلات بزيادة رأسمال البنك بمبلغ 300 مليون دينار، تغطى من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك. وتضمنت أيضا تخصيص مبلغ 500 مليون دينار، من رأسمال البنك لتغطية كل من "المادة 28 مكررا" و"المادة 28 مكرر أ" من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إثر انتهاء التصويت، إنه "بتعاون رئيس ومقرر لجنة الإسكان وبدعم النواب، وبتعاون الحكومة ممثلة في سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين، استطعنا إقرار هذا القانون، الذي فيه خير لصالح البلاد والعباد، ونتمنى المزيد من التعاون للمزيد من الإنجاز في المستقبل".

وتوجه رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار النائب فايز الجمهور بالشكر إلى الحكومة، لتعاونها في حل هذه القضية، مؤكدا أنها بداية الإصلاح وأن فترة الانتظار لطلبات الإسكان ستكون صفرا. وفي تعليق له بعد موافقة المجلس على القانون، قال وزير المالية عبد الوهاب الرشيد إن هذا الإنجاز "أقل من طموحنا اليوم كوزراء في الحكومة"، مؤكدا مد يد التعاون مع المجلس لتحقيق وإنجاز القضايا العالقة، سواء في الإسكان أو أي قضايا أخرى وأكد وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان وجود رصد لأسعار مواد البناء بشكل أسبوعي، من قبل فرق التفتيش الميدانية، مبينا أن الأسعار حتى الآن تعتبر معقولة.

وقال الشريعان في مداخلة له في الجلسة: "طبيعي جدا في ظل الوفرة المالية أن تكون هناك ردة فعل لكن نحن محتاطون لهذا الموضوع"، مشددا على أهمية التوزيع التدريجي للتمكن من متابعة الرقابة على الأسعار.

وذكر إن الوزارة قامت أخيرا بتعديل قرار اللون الأبيض العازل الذي كان يقتصر على صنف معين، بما يسمح بالتعدد واستخدام الطابوق الأسمنتي العادي.

ولفت إلى قرار سابق يسمح لأصحاب القسائم باستيراد مواد البناء من الخارج. واعتبر وزير الشؤون وزير الدولة لشؤون الإسكان مبارك العرو، أن القانون خطوة إلى الأمام، حيث سيتيح توزيع 11 ألف قسيمة منها 1448 في خيطان إضافة إلى قطاعات "إن 5 – إن 6 – إن 7 – إن 12" في مدينة المطلاع، مشيرا إلى أنه يتبقى في المطلاع 9 آلاف قسيمة.

وبين أنه سيتم طرح مناقصة البنية التحتية في جنوب صباح الأحمد قريبا وأوامر البناء خلال عامين، وفي جنوب سعد العبد الله رفعنا التوزيع إلى 200 قسيمة في الأسبوع وستوزع بالكامل خلال العام الجاري.

وفي مداخلاتهم خلال الجلسة أكد النواب حاجة القضية الإسكانية إلى حلول دائمة وجذرية، مشيرين إلى أن زيادة رأسمال بنك الائتمان ورغم كونه حلا مؤقتا إلا أنه خطوة كبيرة على الطريق الصحيح. كما طالبوا بإحكام الرقابة على أسعار مواد البناء، حتى يكون هناك انعكاس للقيمة الحقيقية للقروض التي سيحصل عليها المواطنون.

وينص القانون كما وافق عليه المجلس على ما يلي:

المادة الأولى: يُستبدل بنص المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 المشار إليه النص التالي:

رأسمال البنك ثلاثة آلاف و 300 مليون دينار، وتُغطى الزيادة في رأس المال ومقدارها 300 مليون دينار من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك، على أن يُخصص مبلغ 500 مليون دينار من رأسمال البنك لتغطية أحكام كل من "المادة 28 مكررا" و "المادة 28 مكرراً" من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويجوز أن تكون من بين دفعات رأس المال حصيلة ما تحوله الحكومة إلى البنك من حقوقها قبل الغير.

ويُعتبر مدفوعا من رأس المال ما سبق دفعه لبنك الائتمان الذي أُنشئ بالقانون رقم 40 لسنة 1960.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

إلى ذلك وافق المجلس على توصية نيابية تقدم بها عشرة نواب، بشأن إلغاء رسوم الجمارك على مواد البناء، نصت على الآتي: إلغاء رسوم الجمارك على مواد البناء، حيث لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع أسعار مواد البناء الرئيسة بشكل غير مبرر ونقص المعروض منها، ما يستدعي التدخل السريع من أجل الإسهام في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين خصوصا مع موجة الغلاء التي اجتاحت العالم التي صاحبت جائحة "كورونا"، ولم يسلم منها المواطن الكويتي، وإعادة الأمور إلى نصابها والتخفيف عن كاهل المواطن، خصوصا مع توزيعات المناطق السكنية الجديدة وحاجة كثير من المواطنين إلى بناء منازلهم، وذلك عن طريق تنفيذ الخطوات التالية:

1 – إلغاء جميع رسوم الجمارك وبقية الرسوم المستندية عن كل ما يتصل بالمواد الإنشائية من حديد وأسمنت وأخشاب وغيرها من المواد، بهدف إعادة الاستقرار إلى سوق مواد البناء وخفض الأسعار.

2 – تكثيف جولات وحملات الفريق والأجهزة المعنية والمفتشين على الأسواق المحلية لضبط أسعار مواد البناء في السوق.

3 – منع تصدير مواد البناء وتوسيع منافذ استيراد الحديد من دول عدة.

4 – إصدار قرار بتثبيت أسعار مواد البناء الرئيسة ومتابعة التزام الأسواق بالأسعار المحددة.

الجابر يعبر اليوم

الإفتاء، في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الخاصة بانضمام المرأة إلى السلك العسكري، والتي نصت – حسب الفتوى – على أن تعمل المرأة في القطاعات الخدمية، بعيدا عن المهام الميدانية والقتالية، بحيث يتركز عملها في الأمور الطبية والخدمية الضرورية، وألا يشمل عملها المبيت بمقر وظيفتها، إلى جانب عدد من الشروط الأخرى.

وكان عدد من النواب قد جددوا أمس تأكيدهم على أنهم سيعطون أصواتهم بمنح الثقة لوزير الدفاع، واصفين إياه بأنه "أمين ونظيف، كما أنه فند باقتدار محاور الاستجواب واتخذ الإجراءات الصحيحة بشأن صفقة «اليوروفايتر» بتحويل الملف للنيابة. ويعقد مجلس الأمة جلسة للنظر في طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر، والتصويت عليه. يأتي ذلك عقب إعلان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في جلسة 18 يناير الحالي تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة بوزير "الدفاع" إثر نهاية مناقشة الاستجواب الموجه له من النائب حمدان العازمي.

وأشارت المادة "101" من الدستور الكويتي إلى مسؤولية كل وزير لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته إذ نصت بأنه "إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا".

واشترطت المادة الدستورية علاوة على المادتين "143" و"144" من اللائحة الداخلية للمجلس في طلب طرح الثقة أن "يكون بناء على رغبة الوزير أو طلبا موقعا من 10 أعضاء".

واستنادا إلى تلك المواد يتطلب سحب الثقة من الوزير موافقة "أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة".

وحمل طلب طرح الثقة بالوزير أسماء النواب شعيب المويزري وثامر السويط ومبارك الحجرف والدكتور أحمد العازمي وخالد العتيبي والدكتور عبدالكريم الكندري ومرزوق الخليفة وفارس العتيبي والصيفي الصيفي ومحمد المطير.

ووفقا للمادة "145" من لائحة مجلس الأمة فإنه قبل التصويت على طلب طرح الثقة في الجلسة سيأذن الرئيس بالكلام في هذا الموضوع لاثنين من مقدمي الاقتراح بعدم الثقة أو من غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدمي الاقتراح بترتيب طلبهم. ونصت المادة سالفة الذكر كذلك على أن الرئيس سيأذن قبل التصويت على الطلب أيضا لاثنين من المعارضين ما لم ير المجلس الإذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأعضاء الأربعة.

وكان مجلس الوزراء أشاد في البيان الصادر عقب اجتماعه الأسبوعي أول أمس الاثنين، بما قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع من ردود مقنعة فند فيها المحاور الواردة في صحيفة الاستجواب بكل جدارة وكفاءة مؤكدا الدعم والتضامن معه. يذكر أن مجلس الأمة ناقش في جلسته العادية يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير الحالي الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر.

وتقدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في كلمة له عقب انتهاء مناقشة الاستجواب بالشكر لنواب مجلس الأمة على إعطاء الفرصة لتوضيح كافة التساؤلات التي طرحت وكانت في محلها وشرح إنجازات منتسبي "الدفاع" معربا عن التقدير لكافة الأفكار والآراء. كما أكد الحرص على التواصل والتعاون مع نواب مجلس الأمة في كل ما من شأنه خدمة مصلحة المواطنين، إضافة إلى الاهتمام بالتجاوب مع جميع الأسئلة البرلمانية التي تعد حقا مطلقا لنائب مجلس الأمة.

تتمات

نزاهة

جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن "نزاهة" أمس، ء بمناسبة صدور تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 عن منظمة الشفافية الدولية.

وأشارت "نزاهة" إلى أن المؤشر يعتمد على 13 مصدرا للمعلومات تصدر من مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة ويرصد كل مصدر نتيجة كل دولة في جوانب محددة من الفساد والتي تنحصر في 11 وجها من أوجه الفساد.

وبينت أن قياس مؤشر مدركات الفساد لدولة الكويت اعتمد على 6 مصادر منها ودرجة دولة الكويت هي ناتج المتوسط الحسابي لدرجتها في تلك المصادر الستة.

وأضافت أنه من قراءة نتائج دولة الكويت وفقا للمصادر الستة إلى تقدم درجتها 5 مراتب في مصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي (WEF) الذي يقيس مدى شيوع تحويل المال العام بشكل غير قانوني ودفع الشركات مبالغ غير موثقة أو رشى.

وتابعت أنها تقدمت 4 درجات في مصدر دليل برتلسمان للتحول (BF) الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمتجاوزين على القانون بصرامة وفقا للقوانين ومدى تعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استخدام مناصبهم للملاحقة القانونية أو للعقاب.

وذكرت أنه بالنسبة لمصدر التنوع الديمقراطي (V-DEM) وهو المصدر الذي يقيس أبعاد متعددة ومركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي فقد تراجعت درجة دولة الكويت 5 درجات في هذا المصدر. وأوضحت إنه لم يطرأ أي تغيير على درجة دولة الكويت في المصادر الثلاث الأخرى وهي مصدر دليل المخاطر الدولية (GI) الذي يقيس المخاطر التي يواجهها الأفراد والمؤسسات الراغبة في ممارسة العمل التجاري من رشى وممارسات فساد مختلفة. وأشارت إلى أن مصدر تصنيفات مخاطر الدول (PRS) يقيس مدى الفساد الفعلي والمحتمل في النظام السياسي ومصدر خدمة مخاطر الدول (EIU) الذي يقيس الفساد المالي ومدى إمكانية محاكمة الوزراء والمسؤولين وعدالة التعيين في القطاع العام وتفشي ثقافة الرشوة.

ولفتت إلى أن منظمة الشفافية الدولية لا تقدم تحليلا خاصا لنتيجة دولة الكويت وتترك مجال التحليل للجهات البحثية والحكومية المختصة ومؤسسات المجتمع المدني وفق ما ينشر من نتائج في المصادر التي تقيس أداء الدولة ووفق المعطيات المحلية لكل دولة حسب ادائها في مجالات القياس وأوجه الفساد التي يرصدها المؤشر.

وذكرت أن مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الذي أصدرته المنظمة اليوم أظهر أن مستويات الفساد لا تزال تراوح في مكانها في جميع أنحاء العالم إذ لم تحرز 86 بالمئة من الدول تقدما يذكر أو أي تقدم على الاطلاق في السنوات العشر الماضية.

وبينت أن درجة دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI) لعام 2021 جاءت بمعدل (43/100) وهي أعلى من متوسط درجات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ (39/100).

وأوضحت أن تحسن درجة دولة الكويت على مدى السنتين الماضيتين منذ عام (2021-2019) بارتفاع إجمالي مقدراه (3) درجات يعد تحسنا ملحوظا ومؤثرا وفقا لمنهجية حساب درجات مؤشر مدركات الفساد.

البنك الدولي

وقال البنك إن الإيرادات الحكومية تراجعت بنحو النصف في عام 2021، لتصل إلى 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي – وهذه هي ثالث أقل نسبة على مستوى العالم بعد الصومال واليمن. ويشير التقرير إلى أن البيئة الجيوسياسية تؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمة

وقد بدأ انزلاق لبنان إلى الأزمة الاقتصادية في عام 2019 نتيجة لسوء إدارة الإنفاق الذي أدى إلى ارتفاع الديون، بالإضافة إلى الخلافات السياسية بين الفصائل المتنافسة، وإحجام المقرضين الأجانب عن إنقاذ البلاد إن لم يكن هناك إصلاح. وكان يُنظر إلى لبنان في السابق على أنه موقع مميز في الشرق الأوسط، قبل اندلاع الحرب الأهلية من 1975 إلى 1990. ويتهم تقرير البنك الدولي النخبة بتدبير الأزمة، بعد استيلائها على الدولة. وتشير تقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة 10.5 في المئة، بحسب المرصد الاقتصادي للبنك الدولي، في حين أن إجمالي الدين بلغ 183 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وهي نسبة تجاوزتها فقط اليابان والسودان واليونان.

ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن ساروج كومار جها، المدير الإقليمي لدائرة المشرق بالبنك الدولي، قوله إن "الإنكار المتعمد أثناء الكساد المتعمد يخلق جروحا طويلة الأمد على الاقتصاد والمجتمع". أضاف: "على مدى عامين من الأزمة المالية، ما زال على لبنان تحديد طريق موثوق به نحو التعافي الاقتصادي والمالي، ناهيك عن الشروع في ذلك".

واشنطن

وقال البيت الأبيض في بيان له، إن سوليفان ناقش مع سفيري الإمارات والسعودية خلال لقاء معهما في واشنطن، "الجهود المشتركة لمحاسبة الحوثيين".

كما جدد سوليفان التزام الولايات المتحدة "بأمن الإمارات العربية المتحدة والسعودية، حيث يعيش ويعمل عشرات الآلاف من المواطنين الأمريكيين".

مقتل 8 أشخاص

الاثنين.

ونقلت وسائل اعلام محلية عن الوزارة القول أن "حشدا كبيرا من مشجعي منتخب الكاميرون حاولوا دخول ملعب "أوليمبي" بالعاصمة ياوندي من بوابة جانبية، لحضور مواجهة الدور ثمن النهائي التي جمعت منتخب الكاميرون "البلد المضيف" وجزر القمر والتي انتهت لمصلحة منتخب الكاميرون بنتيجة هدفين مقابل هدف واحد".

أضاف البيان أنه جرى "تسجيل ثماني وفيات من الرجال والنساء بالإضافة إلى إحصاء 50 مصابا أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة أثناء التدافع جرى نقلهم إلى مستشفى المدينة".

روسيا

التفتيش هذه بدأت للتأكد من جاهزية قواتها القتالية في منطقتها العسكرية الجنوبية على الحدود مع أوكرانيا، والتي تضم أكثر من 6000 جندي روسي.

جاء ذلك عقب تشديد الرئاسة الروسية على أنها تراقب التصريحات الأميركية التي تتجه نحو التصعيد وزيادة التوتر، وفق تعبيرها. وكشف أن القوات الأميركية المجهزة تستعد للانتشار في أوروبا إذا لزم الأمر. كما انتقد الكرملين تصريحات الناتو حول وضع قواته في حالة تأهب وتعزيز أوروبا الشرقية بمزيد من السفن والطائرات المقاتلة.

وأتت هذه التطورات بينما قرر حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعزيز دفاعاته شرقاً، في حين نددت موسكو برغبة "في تأجيج التوتر" مع معلومات "هستيرية"، وفق بيانات رسمية.

يذكر أنه خلال الأشهر الماضية، حذرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو من تحرك القوات الروسية إلى المنطقة الحدودية، ملوحة بعقوبات شديدة على الاقتصاد الروسي إذا حصل أي غزو للأراضي الأوكرانية.

في حين نفت موسكو مرارا التخطيط لمهاجمة جارتها، متهمة كييف بالتحضير لمخططات عدوانية.

وكانت دول شمال الأطلسي استعرضت دعمها لأوكرانيا بطرق اعتبرتها موسكو استفزازية، إذ شملت مناورات بحرية في نوفمبر الماضي (2021) بالبحر الأسود، وتسليم دفعة من زوارق الدورية الأميركية إلى البحرية الأوكرانية.

ويخوض الجيش الأوكراني منذ عام 2014 نزاعا ضد انفصاليين موالين لموسكو في منطقتين على الحدود، بعدما ضمت روسيا إليها شبه جزيرة القرم.